المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952-Electronic ISSN 2790-1254
العدد 10 لسنة 2023
No10 August 2023

التذكير والتأنيث قراءةٌ في المفهوم والمصداق

م. د. محمد يونس علوان الدهش
وزارة التربية – مديرية تربية ذي قار

المستخلص:

يتكفل هذا البحث بتقصي الحدود الدلالية والنحوية للأسماء والأوصاف المذكرة والمؤنثة، ومحاولة استجلاء رؤية اللغة العربية والباحثين فيها في مسألة التذكير والتأنيث، مع البحث عن لوازم المطابقة بين المسند والمسند إليه في قضية التذكير والتأنيث. وقد عمل هذا البحث على تتبع آراء المختصين في موضوع الدراسة مع الخلوص إلى رؤية الباحث في المفاصل المهمة في هذا الشأن ، ومن ثمّ الإفضاء إلى جملة نتائج ذكرت في خاتمة البحث .

كلمات مفتاحية : التذكير ، التانيث

Masculinity And Feminization Is A Reading Of The Concept And Credibility

Dr. Mohammed Yunus Alwan Al-Dahsh
Ministry of Education - Dhi Qar Education Directorate

Abstract:

This research investigates the semantic and grammatical boundaries of masculine and feminine nouns and descriptions, and an attempt to clarify the vision of the Arabic language and its researchers in the issue of masculine and feminine, while searching for the requirements of matching between the predicate and the predicate to it in the case of masculine and feminine . This research worked on tracking the opinions of specialists on the subject of the study, with the conclusion of the researcher's vision in the important joints in this regard, and then leading to a set of results mentioned in the conclusion of the research.

Keywords: remembrance, feminization

المقدمة

هذا بحثٌ قُيّض ليخوض في موضوع التذكير والتأنيث في اللغة العربية ؛ متلمّسًا المساحة التي شغلها في علم النحو والدلالة ، ومركّزًا النظر في الحدود الدلاليّة للتذكير والتأنيث ، ومصداق كلٍّ منهما . ولعلّ ممّا حرّض على الخوض في هذا الموضوع ؛ هو مقدار التداخل بين المذكّر والمؤنّث فيما وضعه اللغويّون من علاماتٍ مائزةٍ بينهما، وما لذلك من أهميّةٍ ، وقديمًا قال أبو بكر ابن الأنباري (تـ 328هـ): " إنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ؛ لأنّ من ذكّر مؤنثًا ، أو أنّث مذكرًا ، كان العيب لازمًا له كلزومه من نصب مرفوعًا، أو خفض منصوبًا "[1].

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي ؛ إذ يقوم باستعراض وجه النظر اللغوية للقدماء والمحدثين من قضية التذكير والتأنيث ، ثم الخلوص إلى تصور معين تتكفل ثنايا البحث بإبرازه .

أهداف البحث

كشف رؤية اللغة العربية في مسألة تجنيس الأشياء ، والوقوف عند الاستعمالات اللغوية سواء المعجمية منها أم النحوية في مجال التذكير أو التأنيث . ومن ثم الانتصار إلى الاستعمال القرآني الذي قد يبدو ، في بعض مواضعه ، ذكوريًّا ، على ما تلقاه القرآن الكريم من تهمةٍ تنطوي على قلّة إدراكٍ بأسرار اللغة العربية .

أهميّة البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يعمل على دفع شبهةٍ معرفيّةٍ تلقّاها المتن القرآني في كونه ذكوريّ الخطاب ، من حين أنّنا نجد أنّ المدونة القرآنية قد عملت ، في أكثر من موضع ، على توظيف السعة النحوية في مسألة التجنيس من أجل استهداف دلالات ربما لا تتوافر في المطابقة الشّكليّة للتراكيب اللغوية .

القيمة الدلاليّة للتذكير والتأنيث

تعدّ مقولة الجنس من أكثر المقولات النحوية شيوعًا في الألسن السامية والهندية الأوربية، وهي قديمة جدًّا بحيث يعسر تحديد زمن نشأتها ؛ إذ نجدها في أقدم ما وصل إلينا من نصوصٍ ؛ تفرض نفسها ؛ إذ تجعل العقل لا يكاد يستحضر اسمًا حتى يبدو الاسم أمامه مزوّدًا بجنسه الذي يميّزه بجلاءٍ [2].

والتذكير والتأنيث من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة ومشكلة ، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلًا جازمًا مع ما بذلوه من جهدٍ [3] .

وقد أثبت سيبويه(تـ 180هـ) أوّليّة التذكير في عُرف اللغة العربية ؛ إذ قال : " الأشياء كلها أصلها التذكيرُ ثم تختص بعدُ ، فكلّ مؤنثٍ شيءٌ ، والشيءُ يُذّكرُ ، فالتذكير أوّلٌ . [4] "

فالأصل في الأسماء التذكير ، والتأنيث فرعٌ على التذكير . والدليل اللغوي على ذلك أنّ الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكر نحو : شيءٌ ، وحيوان ، وإنسان ، فإذا عُلم تأنيثها ركبت عليها العلامة . فالعربية خصّت المؤنث بعلامات ميّزته بها من المذكر ، وهي علاماتٌ عرضيّةٌ عرضت له من أجل التفرقة عن المذّكر [5] ، وفي ذلك قال السيوطي (تـ911 هـ) : ": إنّ التأنيث له علامة تدلّ على فرعيّته ، أمّا لفظيةٌ كقائمة ، أو معنويةٌ ، وهي إنّ كمال المذكر مقصودٌ بالذات ، ونقصان المؤنث مقصودٌ بالعرض ، ونقصان العرض فرعٌ على كمال الذات . [6] "

وقد أشار المستشرق برجشتراس إلى أنّ أكثر الأسماء والضمائر في اللغة العربية والسامية تقسم على مذكرٍ ، ومؤنثٍ ، والذي يدل على أنّهما جنسان متفارقان متخالفان هو الإتباع (المطابقة) الذي بمقتضاه لا يتبع الاسمَ المذكر إلّا مذكرٌ صفةً ، أو خبرًا ، أو فعلًا ، وكذلك المؤنث . فكان من المنتظر أن يكون لكلا الجنسين أو لأحدهما علامةٌ مميزةٌ خاصةٌ به ، يشترك فيها كل الأسماء المنسوبة إليه ، وأن يكون لعدِّ كلّ واحدٍ من الأسماء بين أسماء الجنس الواحد دون الآخر ؛ سببٌ مفهومٌ ظاهرٌ ، لكن الأمر ، في الحقيقة ، على خلاف ذلك في كلا الجهتين . فأمّا العلامة ؛ فإنّنا نجد ، في العربية ، ثلاث علاماتٍ للتأنيث : التاء ، والألف المقصورة، والألف الممدودة ، لكننا نجد أنّ كثيرًا من الأسماء المؤنثة مجرّدةٌ من تلك العلامات ، فهي تشبه المذكّرات ، نحو : الأم ، واليد ، وفي الصفات نحو : امرأة حامل ، وامرأة قتيل . وبالعكس فبعض الأسماء تلحقها التاء ، وهي للمذكر نحو : علّامة ، وخليفة ، وراوية [7] .

ثم يخلص المستشرق برجراسل إلى أنّ من المحال أن يكون تقسيم الاسم على مذكرٍ ومؤنثٍ ، والتعبير عن هذا التقسيم باللواحق المستعملة في اللغات السامية أصليًّا ، بل نضطر إلى أن نفرض أنّ الأسماء كانت تقسّم في الزمان القديم تقسيمًا أكثر تفرّعًا من الحاضر [8] .

ولنا أن نسوق شاهدًا يسلّط الضوء على قضية أصل تقسيم الأسماء عند العرب والخطوات النظرية التي تدرج عليها الاستعمال اللغوي ، ذلك ما ساقه السيوطي ؛ إذ ذكر أنّ " الأصل أن يُوضع لكلّ مؤنثٍ

لفظٌ غير لفظ المذكر ، كما قالوا : عير وأتان ، وجدي وعَناق ، وحَمَل وَرخِل ، وحصان وحجْر ، إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامةٍ ، فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تارةً في الصفة كضارب وضاربة ، وتارةً في الاسم كامرئ وامرأة، ومرء ومرأة في الحقيقي ، ثم إنّهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة ، للتوكيد ، وحرصًا على البيان ، فقالوا : كبش ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة[9] ".

أنّ فكرة التذكير والتأنيث قد اختلطت بعناصر لا تمتُّ إلى المنطق العقلي بصلةٍ ، ولهذا نرى النحويين من العرب يقسمون التأنيث على مؤنّثٍ حقيقيٍّ ومؤنّثٍ مجازيٍّ . ولكلّ منهما أحكامه اللغوية التي تشترك في أمورٍ وتختلف في أخرى [10] . فثمة تناقضٌ بين مقولة الجنس النحوي ومنطق العقل والواقع ؛ إذ إنّنا نطلق كلماتٍ مؤنثةً نحويًّا على أشخاصٍ ذكورٍ ، وأنّنا نطلق كلماتٍ مذكرةً نحويًّا على اشخاصٍ إناثٍ ، فكلماتٌ نحو : رحّالة ، وفهّامة ، وعلّامة ؛ لا نقصد بها إلّا رجالًا ، وكذا كلمات نحو : مرضع ، وحامل ، وحائض، لا نعني بها إلّا نساءً[11] . فلا تستطيع تفسير كون(الشمس) مؤنثًا ، و(القمر) مذكرًا ، في حين نجد أنّ الشمس في الفرنسية مذكرٌ ، والقمر مؤنثٌ . والأغرب من ذلك أن يطلق في اللغة العربية اسمين مختلفين في الجنس على شيءٍ واحدٍ ، نحو (الشباك) ، وهو مذكر ، و(النافذة) وهي مؤنث ، مع إنّ الاثنين لا يعنيان إلّا شيئًا واحدًا [12].

ويذهب الدكتور تمّام حسان إلى أنّه ليس من صلةٍ بين التذكير والتأنيث النحوي ، وبين الذكورة والأنوثة في الطبيعة . فالأول ناحيةٌ تطريزيّة تقسيميّة خلافية للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق ، أمّا الثاني ؛ فمفهومٌ من مفاهيم الدراسات الطبيعية ينبني على التفريق بين وظائف الأعضاء ، فالكلمة التي تدلّ على ذكورةٍ عضويّةٍ قد تحرم التذكير النحوي ، نحو (حمزة) ، التي تلحقها التاء في آخرها . وليس أدلّ على عدم الربط بين الأنوثة والتأنيث من أنّ الأسماء التي تدل على عضو الـتأنيث في المرأة مذكرة في اللغة العربية ، وأنّ الشمس والقمر مَثَلَان يوضحان هذه الظاهرة في لغات مختلفة ، فالشمس مؤنثةٌ في العربية ، ومذكرةٌ في الإنكليزية ، والقمر بالعكس . فالتذكير والتأنيث تطريزٌ اجتماعيٌّ يتفق أحيانًا مع الواقع ويختلف أحيانًا أخرى ، فليس هناك أيّ سببٍ سوى الأساس النحوي يبرر أن يكون (المنشار) مذكّر ، و(المطرقة) مؤنث ، وجمع شخص يُذكّر ويُؤنث ، فنقول : ثلاث أشخاص أو شخوص . فالتذكير والتأنيث طريقة من طرائق التقسيم النحوي ؛ لإظهار التوافق في السياق ليكون التماسك واضحًا فيه [13] .

ويقرّر الدكتور أبو المكارم أنّ التفرقة بين المذكر والمؤنث ، في اللغة ، لا تصدر عن الجنس في الحقيقة ، ولا تصوّر المؤنث في الحقيقة وإنما تعكس فكرة النحويين عن المؤنث اللغوي ، وهو ما كان منتهيًا من الكلمات بعلامةٍ لفظيةٍ من علامات التأنيث ، أو يخلو من علاماته لكنه يعامل في اللغة معاملة المؤنث ، وهو يقسم عندهم على مؤنثٍ لفظي ، ومؤنثٍ مجازي [14] .

وقد فرّق الدكتور تمام حسان بين مصطلحي (التأنيث) و(المؤنث أو الأنثى) ؛ إذ جعل التأنيث معنى صرفيًّا ، وهو ضدّ التذكير ، وهو واقعٌ في اللغة وليس في الطبيعة . أمّا المؤنث ؛ فهو المبنى لمعنى التأنيث . والأنوثة ضدّ الذكورة ، وهما في الطبيعة [15]. ثم يذكر على ذلك مثالًا بقوله :"ويتضح الفرق بين التأنيث والأنوثة من أنّ (الأرض) مؤنثة وليست أنثى[16] " . فمبنى هذا الاسم مبنى مؤنّث ، في عرف اللغة ، لكنّ معناه ، في الطبيعة ، لا يدلّ على أنثى .

وما آخذه على كلام الدكتور تمّام حسّان في هذا المقام ؛ أنّه جعل التأنيث في مقابل المؤنث ، وحاول أن يجد فرقًا بينهما ، وكان الأحرى به أن يجعل مصطلح التأنيث والمؤنث في حيزٍ دلاليٍّ واحدٍ في قبالة التذكير والمذكر ؛ إذ إنّ لفظ التأنيث هو مصدر الفعل(أنّثَ) ، ولفظ (المؤنث) هو اسم المفعول من الفعل نفسه ؛ فلا مقابلة بينهما من حيث افتراقهما في البنية الصرفية التي تختلف دلالةً في المصدر عمّا هي عليه في اسم المفعول على ما هو مقرّر في كتب اللغة [17]. فالاضطراب قد وقع في استعماله المصطلح الذي أراد من طريقه أن يضبط دلالته .

وبعد هذا يسوغ لي أن أدلي بدلوي مع الدلاء في هذه المسألة ؛ إذ الذي يتراءى لي أنّ ثمة فرقًا بين (التأنيث والتذكير) من جهةٍ ، وبين(المؤنث والمذكر) من جهةٍ أخرى . فالأول هو ما يتعلّق بالبناء الصرفي للفظ ، على ما درج عليه الاستعمال اللغوي مما هو ليس بالضرورة أن يدلّ على الأنوثة الحقيقية الواقعية لمصداق اللفظ ، فقد يرد لفظٌ ذو طبيعةٍ تأنيثيةٍ على وفق بنائه الصرفي في حين أنّه لا يدل على أنثى ، بل على ضدها وهو الذكر ، نحو : حمزة ، وطلحة . فهما اسمان للذكرين على الرغم من إلحاق تاء التأنيث بهما .

أمّا (المؤنث أو الأنثى) و(المذكر) ؛ فالمقصود بهما ما امتلكا صفاتٍ ذاتيةٍ يستقلان بها عن بعضهما بما أوجبته الخلقة الطبيعية لهما ، وبمعنى آخر أنّ(الأنثى والذكر) اسمان لما كان حقيقيّ التذكير والتأنيث .

ومن هنا يتضح أنّ ليس (التأنيث) معنى ، و(المؤنث) مبنى له على ما قرر الدكتور تمام حسان ، بل (التأنيث والمؤنث) مبنى لمعنى(الأنثى ، والذكر) ، أي : التأنيث والمؤنث قالبان صرفيان يستوعبان ما كان حقيقي التأنيث نحو : فاطمة ، وما كان مجازي التأنيث وهو مذكر في حقيقته نحو : طلحة .

إنّ الجنس النحوي عاجزٌ في بعض الأحيان عن التعبير عن الجنس الطبيعي ، فلو طلبنا من النحو أن يُؤنث كلمة(طيّار) ؛ لإطلاقها على المرأة التي تقود الطيارة ؛ لم يستطع ذلك ؛ لأنّ كلمة(طيّارة) التي هي المؤنث النحوي لكلمة(طيّار) تعني الآلة التي تطير ، ولا تعني المرأة التي تقود الطيّارة .

وليس عجز النحو محصورًا بالأسماء التي لو أضيفت لها التاء ؛ لدلت على معنى آخر ، على نحو ما ذكرنا من مثال ، وإنّما يمتد إلى المذكرات التي ليس لها مؤنثات تطلق على معانٍ آخرى ، ومع ذلك لا يستطيع النحو تأنيثها للدلالة على المؤنث الطبيعي من قبيل (صقر، ونسر، وغراب) ، فلا يقال (صقرة ، ونسرة، وغرابة) . وفي مثل هذه الحالة تلجأ اللغة إلى استعمال حيلةٍ للتعبير عن المؤنث الطبيعي ، فيقال (أنثى الصقر ، وأنثى النسر ، وأنثى الغراب) ، ومثله في(إوزة، وبطة ، وحدأة) للتعبير عن المذكر الطبيعي من هذه الأسماء ، فيقال (ذكر الإوز ، وذكر البطّ، وذكر الحدأ)[18] .

ومن ذلك نخلص إلى أنّ تصنيف اللغة للموجودات إلى مذكرٍ ومؤنثٍ ؛ " يقوم على التصوّر الذي كان في ذهن أسلافنا الغابرين عن العالم ، وقد ساعدت عليه بواعث غيبيّة ، ودينيّة ، وقد احتفظ بهذا التقليد حتى بعد أن عجز من يستعملونه عن فهم علّته [19] " .

فالتذكير والتأنيث راجعٌ إلى مخيال أهل اللغة وموروثهم الديني أو سياقهم الاجتماعي ، فهو ما يقف وراء إلباس بعض الموجودات ثوب المذكر ، وإلباس الأخرى ثوب المؤنث ، من غير أن يكون هناك أصلًا طبيعيًّا أو منطقيًّا لهذا .

أقسام الاسم في اللغة العربية

ينقسم الاسمُ من حيث التذكير والتأنيث على ثلاثة أقسام هي :

أولًا : الاسم المذكر

قال أبو البركات بن الأنباري (تـ577هـ) : " المذكّرُ أصلٌ للمؤنث ، وهو ما خلا من علامة التأنيث لفظًا وتقديرًا [20] " ، فهو ما يصحُّ أن تشير إليه باسم الإشارة (هذا) ، نحو : رجل ، وحصان ، وقمر [21] ، وهو على أنواع :

1- المذكر الحقيقي : وهو ما له أنثى من جنسه ، أو ما له فرجُ الذكر ، أو ما دلّ على ذكرٍ من الناس، نحو : عليّ ، ورجلٌ ، وطبيبٌ ، وعاملٌ . أو الحيوان ، نحو : أسدٌ ، ونمرٌ ، وحرباء. ويسمى هذا النوع بـ(المذكر الذاتي)[22] .

وفي هذا الشأن قال المبرد(تـ 285هـ) : " والتأنيث والتذكير في الواحد على ضربين : أحدهما : حقيقةٌ ، والآخر : لفظٌ ... فأمّا الحقيقيّ ؛ فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنّك لو سمّيت رجلًا طلحة لخبرت عنه كما يخبّر إذا كان اسمه مذكّرًا... والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ، ومنزل ، فليس في هذا أكثر من اللفظ ، فلو قلت : قصُرَ ليلتُك ، وعمَر دارُك لجاز ؛ لأنّ الدار والمنزل شيءٌ واحدٌ ، ليس في الدار حقيقة تصرفها عن ذلك[23] " .

2 - المذكر المجازي : وهو ما لم يكن له فرج الذكر ، أو ما عومل معاملة المذكر من الناس أو من الحيوان وهو ليس منهما ، نحو : كتاب ، ونهر ، وليل ، وأنف ، وخدّ [24] .

3- **المذكر الحكمي** : ويسمى المكتسب ، وهو المؤنث الذي اكتسب التذكير من إضافته إلى المذكر ، نحو قول الشاعر

إنارةُ العقل مكسوفٌ بطوع هوًى وعقلُ عاصي الهوى يزداد تنويرًا[25] .

مواضع وجوب التذكير

ذكر النحويون مواضع يلتزم فيها الفعل التجرّد من علامة التأنيث ، وهي على الآتي :

1- أن يفصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلّا) [26]،وفي ذلك قال ابن عقيل : " وإذا فُصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلّا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ؛ فتقول : ما قام إلا هندٌ ، وما طلع إلّا الشمس ، ولا يجوز : ما قامت إلا هند ،ولا : ما طلعت إلّا الشمس[27] " .

وقد ردّ الدكتور خليل بنيان على وجوب حذف التاء مع الفصل بـ(إلّا) بقوله :" وقد جاء الإثبات ...في كلام الله في قوله تعالى :﴿ أأنبي هج هم هى هي يج يح يخ يم ﴾ يس: 29، وفي قوله :﴿ أكخ كل كم لج لح لخ لم له مج مح مخ ﴾ يس: 53، ولا شك أنّ إثبات التاء في الموضعين مع الصيحة ، وتأنيثها مجازي ... [28]يجعل من مجيئها مع المؤنث الحقيقي أدخل في هذا الشأن وأسوغ مع قيام ذلك على شاهدين من القرآن " وما أراه أنّ النحويين عنوا بوجوب التذكير مع الفصل بـ(إلّا) ؛ الاسم المذكّر الحقيقي من حيث إنّهم أرادوا بالفعل الدلالة على مطلق الجنس ، الذي يستلزم التذكير ؛ لأنّ أصل الجنس مذكّرٌ [29]، فهو على تقدير : ما القيام إلّا لهندٍ . فكان هذا أدعى لتجرّد الفعل من علامة التأنيث ، ولا سيّما إنّ الأسلوب أسلوب قصرٍ وتوكيدٍ . أمّا المجازي ، وهو ما ذكره أستاذنا الدكتور خليل بنيان في شاهديه ؛ فيجوز فيه التطابق وعدمه ، على ما هو عليه في عموم الاستعمالات له .

2- إذا أُسند الفعل إلى جمع سلامةٍ لمذكرٍ وجب حذف التاء ، فنقول : قام الزيدون ، ولا يجوز : قامت الزيدون [30].

ثانيًا : الاسم المؤنث

قال أبو البركات بن الأنباري : " المؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا [31] " .

وقد ذكر أبو بكر بن الأنباري أقسامًا للأسماء المؤنث ؛ إذ قال : " اعلم أنّ الأسماء المؤنثة تنقسم على أقسامٍ أحدهنّ : أن يكون الاسم المؤنث فيه علامةٌ فاصلةٌ بينه وبين المذكر ، كقولك : خديجة وفاطمة وأمامة وليلى وسُعدى وعفراء ، الهاءُ والياء والمدّ فواصلُ المذكر والمؤنث . القسم الثاني : أن يكون الاسمُ مُستغنى بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة ، كقولك : زينب ونوّار وهند ودعد وفخذ ، وما أشبه ذلك . معنى التأنيث قائمٌ فيهنّ ، ولا علامة للتأنيث في لفظهنّ . والقسم الثالث : أن يكون الاسمُ المؤنث مخالفًا لفظه لفظ ذكره ، مصوغًا للتأنيث ، فيصير تأنيثه معروفًا ؛ لمخالفته لفظ ذكره مُستغنى فيه عن العلامة ، كقولك : جدي وعناق ، وحمل ورخْل، وحمار وأتان ... القسم الرابع : أن يكون الاسم الذي فيه علامة التأنيث واقعًا على المذكر والمؤنث ، كنعامة للذكر والأنثى ، وكذلك بقرة وجَرادةٌ ... قال الفراء : لم تُرد

بالهاء هنا التأنيث المحض ؛ وإنما أرادوا الواحد ، فكرهوا أن يقولوا : عندي شاء ، وبقر ، وجراد ، وهم يريدون الواحد ، فلا يقع بين الواحد والجميع فصلٌ ، فجُعلت الهاء دليلًا على الواحد . وقد يكون الاسمُ واقعًا على المذكر والمؤنث ولا علامة للتأنيث فيه ، كقولهم : عقربٌ ذكرٌ ، وعقربٌ أنثى [32] " .

وهنا أذكرُ أنواع التأنيث بشيءٍ من التفصيل ، وهي على الآتي :

1- التأنيث الحقيقي : هو ما كان له فرج أنثى ، أو ما دلّ على أنثى من الناس ، نحو فاطمة ، وفتاة ، ونفساء ، أو من الحيوان ، نحو : أفعى ، وأتان ،و عصفورة ، أو هو ما كان له مذكر من جنسه ، ويكون في الإنسان والحيوان ، فليس منه : مدرسة ، ولا ثمرة[33] ، أو هو ما يلد من الحيوان قوةً أو فعلًا ، ويلحق به ما يبيض من الطيور [34] .

وفي ذلك قال ابن يعيش (تـ 643هـ) : " التأنيث على ضربين : حقيقيٌّ كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذكرٌ في الحيوان . وغيرُ حقيقيٍ كتأنيث الظلمة والنحل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح [35] " .

2- التأنيث المجازي (غير الحقيقي) : هو ما لم يكن له فرجُ الأنثى ، أو ما عومل معاملة الأنثى من الناس أو الحيوان ، وهو ليس من الناس ولا من الحيوان ، نحو : سيارة ، وصحراء ، ونار ، أذن ، وشمس ، ودار، أو هو ما لا يلد أو يبيض ، ولكن اللغة تعامله معاملة اً المؤنث . وحذف التاء من الفعل معه مع وجود الفاصل أحسن [36] ، وفي ذلك قال الزركشي(تـ 794هـ) : " وأما غير الحقيقي ؛ فالحذف فيه مع الفصل حسنٌ ، قال تعالى : ﴿ ٱلَّ ىٰ ﴾ البقرة: 275 [37]
3- التأنيث اللفظي : هو ما لحقته علامة تأنيثٍ ظاهرةٌ سواءٌ أ دلّ على مذكر ، نحو : حمزة ، و طلحة ، وزكرياء ؛ أم مؤنث نحو : فاطمة ، وخديجة ، وبشرى ، و صحراء . [38]

4- التأنيث المعنوي :هو ما دل على مؤنث حقيقيّ أو مجازيّ من دون أن تلحقه علامة التأنيث ، نحو : مريم ، ورباب ، من الحقيقي، وشمس ، وعين ، وقدم ، وذراع ، في المجازي. وذا ما يسمّيه اللغويّون العرب بالمؤنثات السماعيّة . [39]

5- التأنيث الحُكمي: ويسمى المكتسب، وهو ما كانت صيغته مذكرةً في الأصل ، واكتسب التأنيث بسبب إضافته إلى مؤنثٍ ، نحو قولنا : كلّ أمٍ مسؤولة عن تربية أولادها [40] .

وقول الشاعر : وما حبُّ الديار شغفنَ قلبي ولكن حبّ من سكن الديارا [41] .

علامات التأنيث

قال الفراء : " للمؤنث علاماتٌ ثلاثُ : منها الهاء التي تكون فرقًا بين المؤنث والمذكر ، مثل فلان وفلانة ، وقائم وقائمة . ومنها المدّة الزائدة التي تراها في (الضرّاء) و(الحمراء) ... ومنها الياء التي تراها في (حبلى) و(سَكرى) " [42] .

وسنأتي على ذكر هذه العلامات في الآتي :

1- التاء المربوطة : وهي من أهم العلامات ، وأكثرها شيوعًا في اللغات الساميّة ، التي تلحق قياسًا بالأوصاف المشتقة تفرقةً بينها وبين مؤنثها ، نحو : قارئ وقارئة، ومعلم ومعلمة ، ومعروف ومعروفة .وقد تلحق هذه التاء بعض الأسماء سماعًا نحو: إنسان وإنسانة، وغلام وغلامة ، ورجل ورجلة. أمّا الأوصاف المشتقة المختصة بالنساء ؛ فلا تلحقها التاء في الأصل ؛ لعدم حاجتها إليها ، فيقال : امرأة حامل وحائض وثيّب وطالق [43] .

وفي تعليل هذه الظاهرة اللغوية قال أبو بكر بن الأنباري " إنّهم يقولون : امرأةٌ قاعدة بالهاء إذا أرادوا الجلوس ، فيُدخلون الهاء في هذا النعت ؛ لأنّه يشترك فيه الرجال والنساء ، ويقولون : امرأةٌ قاعد للتي قعدت عن الحيض ، فلا يُدخلون الهاء في هذا النعت ؛ لأنّه لا حظَّ للرجال فيه ، وكذلك يقولون : امرأةٌ قاعد إذا أرادوا أنّها قعدت عن الولد ، ويئست منه. فهذا وصفٌ لا يكون إلّا للنساء ، ولا يُحتاج فيه إلى علامة التأنيث [44] " .

وكون هذه الأوصاف من مختصّات النساء ؛توجيهٌ لا يرتضيه الدكتور محمد الإنطاكي ، ودليله في ذلك أنّ ثمّة أوصافًا يشترك فيها المذكّر والمؤنّث ولا تلحقها التاء، من قبيل ما جاء على(فعول) بمعنى (فاعل) ، أو على(فعيل) بمعنى(مفعول) ؛ إذ يستوي فيهما المذكّر والمؤنّث ، نحو: عجوز ، وغفور ، وطموح، وقتيل ، وجريح [45] .

ويعلّق المستشرق الألماني برجشتراسر على هذه العلامة بقوله : إنّ معنى تاء التأنيث كثير الاضطراب والتخالف في اللغة العربية ؛ إذ نراها لا تدلّ على الأنوثة في الأصل البتّة ، وذلك أنّا نجد في اللغة أنّ التاء لم تستعمل للتمايز بين الذكر والأنثى في الزمان القديم ، بل فرّقت بينهما بمادة الاسم نفسها ، نحو : الرجل ، والمرأة ، والحمار ، والأتان . في حين نجد أنّ اللغة استغنت عن التاء في الصفات الخاصة بالإناث لمعناها ، نحو : الحامل ، ونجد التاء تلحق الاسم المذكر للمدح ، نحو : علّامة ، وفي اشتقاق اسم العين ، نحو : ذبيحة ، أي : ما سيذبح من النعم من ذبيح ، أي المذبوح ، وفي اشتقاق اسم المعنى ، نحو : الماهيّة [46] .

والمستشرق برجشتراسر ، بمذهبه هذا ، يحقّق أنّ آلة التفرقة بين المذكر والمؤنث هي في مادة الاسم وليس بعلامةٍ طارئةٍ عليه ؛ ناظرًا في ذلك إلى حشدٍ من الأسماء الواردة في العربية قد استعملت هذه الوسيلة للتمايز بين الجنسين ، ومنها : دجاجة ، وديك ، وأمّ وأب ، وفرس وحصان ، وناقة وجمل . لكنه لم يثبت أصالة هذا الاستعمال اللغوي وأقدميّته في الوجود ؛ إذ إنّنا نجد أنّ الموروث اللغوي قد حوى ما ذكره برجشتراسر ، وكذا قد حوى غيره في التفرقة بين الجنسين باستعمال التاء ، مثل : شيخ وشيخة ، وعمّ وعمّة ، وخال وخالة ، فليت شعري من أين عرف أنّ التفرقة بالمادة أقدم وجودًا من التفرقة بالتاء ؟

والذي يبدو أنّ الاستعماليين سارا جنبًا إلى جنبٍ في المداولات اللغوية عند العرب ، وهذا ما يقرره تراثنا اللغوية الذي يحوي كلا الأمرين .

2- ألف التأنيث المقصورة : وتُزاد سماعًا في آخر الأسماء المعربة المشتقة والجامدة ، نحو : سلمى ،وحبلى ، ودعوى ، وبردى [47] .

3- ألف التأنيث الممدودة : وتزاد سماعًا في آخر الأسماء المعربة المشتقة والجامدة ، نحو: حسناء ،وصحراء ، وقرفصاء ، وعاشوراء، عقرباء، والسّرّاء ، والضّرّاء [48] .

ويزيد المستشرق الألماني برجشتراسر لاحقةً رابعةً للتأنيث هي الكسرة التي تلحق آخر الاسم ، من قبيل : لكاع ، وهي صفة للمرأة اللئيمة ، وقطامِ ، وهو اسم علم للنساء . وكلاهما وما في جنسهما مبنيٌّ على الكسرة [49] .

مواضع التأنيث

ثمّة مواضع ، في اللغة العربية ، يلتزم فيها اللفظ بعلامةٍ للتأنيث ، وفي مواضع أخر نجد أنّ اللفظ الواحد يتناوب عليه التأنيث بعلامته ، والتذكير بحذف العلامة ، وسنأتي على ذكر الموضعين فيما يأتي :

أولًا : مواضع وجوب التأنيث :

ذكر علماء اللغة العربية مواضع يلتزم فيها الفعل علامة التأنيث ، وهي على الآتي :

1- إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا ، أي : غير مفصول عن الفعل بفاصلٍ ؛ يعود على المؤنث سواء أ كان التأنيث حقيقيًّا أم مجازيًّا ، وفي هذا قال ابن عقيل (تـ 769هـ) : " أن يُسند الفعل إلى ضميرٍ مؤنثٍ متصلٍ ، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي ، فتقول : هندٌ قامت، و الشمسُ طلعت ، ولا تقول : قام ، ولا طلع ، فإن كان الضمير منفصلًا لم يُؤتَ بالتاء ، نحو : هندٌ ما قام إلا هي . " [50] وقد تُحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنثٍ حقيقيٍّ من غير فاصل ، وهو قليلٌ جدًا ؛ إذ أورد سيبويه : قال فلانةٌ ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوصٌ بالشعر ، نحو قول الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها [51] .

ولابن جني(تـ 392هـ) توجيهٌ لعدم التطابق هذا ؛ قال فيه : " ذُهِب بالأرض إلى الموضع والمكان ، ومنه قول الله عزّ وجلّ: ﴿ كل كم كى كي لم لى لي يم ﴾ الأنعام : 78، أي: هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه " [52]

ويعلل الدكتور علي أبو المكارم هذا الاختلاف في الوجوب والجواز بشأن المطابقة مع عدم الفاصل بقوله : " ونحسب أنّ كلّ هذا الخلاف يعود إلى نوعٍ من التأثير اللهجي ؛ إذ نلحظ انتساب قائل هذا البيت إلى طيء ، وهي القبيلة التي تنسب إليها ظاهرة التطابق في الإفراد والتثنية والجمع ، ولعل هذه القبيلة تتّسم أيضًا بعدم التطابق في التذكير ونحوه ... وإن كنا نسجل رفضنا لهذا الخلط بين مستويات المادة اللغوية [53] " .

2- أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقيّ التأنيث متصلًا بالفعل ، أي: لا يوجد ما يفصلهما ، نحو : قامت هندٌ ، و قالت امرأةُ عمران [54] ؛ إذ تتصل بالفعل وجوبًا علامةُ تأنيثٍ ، وهي تاءٌ ساكنةٌ تلحق آخر الماضي ، وتاءٌ متحركةٌ ترد في أولّ المضارع سواءٌ كان الفاعل مفردًا أم مثنًى أم مجموعًا ، نحو : قامت هند ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات [55] .

فالفعل ، في مثل هذه الحالة ، غير متعلّقٍ بالنوع ؛ إذ الفعل لا يُذكر ولا يُؤنث؛ فهو حدثٌ يقع من النوعين بكيفية واحدةٍ [56] . ولعل العلة التي تقف وراء تأنيث الفعل هي ما أشار إليها ابن مالك بقوله : " إنّ تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ؛ لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظٍ واحدٍ كجُنُب، ورَبْعة ، و هُمَزة ، وضُحَكة ، وراوية ، وصبور ، ومذكار ، وقتيل ، ولأنّ المذكر قد يسمى بمؤنثٍ وبالعكس ؛ فاحتاط العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ؛ ليعلم من أوّل وهلةٍ أنّ الفاعل وما جرى مجراه مؤنثٌ كقولك : طهرت الجُنُب[57] " .

أمّا ابن جني ؛ فقد وجّه المسألة بتوجيهٍ آخر ؛ إذ قال : " إنّما احتيج إلى تأنيث الفعل عند تأنيث فاعله ؛ لأنّ الفعل انطبع بالفاعل حتى اكتسى لفظه من تأنيثه ، فقيل : قامت هند ، وانطلقت جُمل ، من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد ؛ وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأنّ كل واحدٍ منهما لا يستغني عن صاحبه ، فأنّث الفعل إيذانًا بأنّ الفاعل الموقع بعده مؤنث [58] " .

وقال ابن جنيّ في موضعٍ آخر : " الفعل لم يكن في القياس تأنيثه ؛ ألا تراه مفيدًا للمصدر الدال على الجنس ، والجنس أسبق شيءٍ إلى التذكير ، وإنّما دخل عَلَمُ التأنيث في نحو : قامت هندٌ ، وانطلقت جُمل ؛ لتأنيث فاعله ... إذ التأنيث فيهما ليس في الأصل مستحقًّا لهما ، ولا راجعًا إليهما ؛ وإنما هو مراعى به تأنيث فاعليهما [59] " .

ويعلّق الدكتور ردة الله الطلحي على توجيه ابن جني سالف الذكر بأنّه على الرغم من وجاهته إلّا أنّه ينتقض بجواز التأنيث في حال كون الفاعل مجازي التأنيث أو جمعًا مؤنثًا أو جمع تكسيرٍ أو يكون حقيقيًا غير متصلٍ بفعله ، وحينئذٍ تكون الحاجة إلى التأنيث أشد والإتيان بها أسدُّ [60] .

ثم يعود الدكتور الطلحي بقوله : " ويظهر لي أنّ شدة التطالب بين الفعل والفاعل التي عبر عنها ابن جني ... إضافةً إلى الاحتياط الدلالي الذي عبّر عنه ابن مالكٍ ،وقبل ذلك إشارة سيبويه إلى أنّ ترك علامة التأنيث إنما يكون؛ اكتفاءً بتأنيث الفاعل كل هذه العوامل وراء عدم الاتساق أو الاطراد في استعمال عنصر المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل [61] " .

ومن ذلك يتّضح أنّ العرب ، في لغتهم ، أشدّ رعايةً للمطابقة في النوع ، وأنّ هذه المطابقة تكون آكد وأوجب حين يتقدّم المسند إليه ويتأخر المسند [62] .

ثانيًا : مواضع جواز التأنيث :

ذكر علماء اللغة مواضع يجوز فيها أن يأتي الفعل ومعه علامة التأنيث ، وأن يأتي مجرّدًا منها ، والمواضع هي :

1- أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقيّ التأنيث منفصلًا عن الفعل بفاصلٍ غير(إلّا) [63]، وفي ذلك قال سيبويه : " وقال بعض العرب : قال فلانةٌ . وكلّما طال الكلام فهو أحسنُ ، نحو قولك حضر القاضيَ امرأةٌ ؛ لأنّه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنّه شيءٌ يصير بدلًا من شيءٍ كالمعاقبة نحو قولك : زنادقةٌ وزناديق ، فتحذف الياء لمكان الهاء ... وكأنّ الياء صارت بدلًا ممّا حذفوا . وإنّما حذفوا التاء ؛ لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف [64] " .

وقد قرّر الأخفش (تـ 207هـ) هذا المعنى حينما مرّ على قوله تعالى : ﴿ كل كم ﴾ البقرة : 48، بقوله : " فإنما ذكّر الاسم المؤنث ؛ لأنّ كلّ مؤنث فرّقتَ بينه وبين فعله حسُنَ أن تذكّر فعله ، إلاّ أنّ ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم مما يعقل ؛ لأنّ الذي يعقل أشدّ استحقاقًا للفعل ، وذلك أنّ هذا إنما يُؤنث ويذكر ؛ ليفصل بين معنيين ، والموات كـ(الأرض) و(الجدار) ليس بينهما معنى كنحو ما بين الرجل والمرأة ، فكلّ ما لا يعقل يشبه الموات ، وما يعقل يشبّه بالمرأة والرجل نحو قوله :﴿ غم فج فح فخ ﴾ يوسف: 4 ، لمّا أطاعوا صاروا كمن يعقل [65] " .

وفي ذلك قال ابن جني : " ومن تذكير المؤنث قوله :

وإنّ امرأً غرّه منكنّ واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ

لمّا فُصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث ، وإنْ كان تأنيثه حقيقيًّا . وعليه قولهم : حضر القاضيَ امرأةٌ ... وتذكير المؤنث واسعٌ جدًّا ؛ لأنّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ . لكن تأنيث المذكر أذهبُ في التناكر والإغراب [66] " .

وقال ابن عقيل : " وإذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلّا) جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات ؛ فتقول : أتى القاضي بنتُ الواقف ، والأجود (أتتْ) ، وتقول : قام اليوم هندٌ ، والأجود (قامت) [67] " .

وثمة تعليقٌ للدكتور فاضل السامرائي على جواز التأنيث مع وجود الفصل بغير (إلّا) ؛ قال فيه : " والذي أراه أنّ هذا الكلام ليس على إطلاقه ، وإنما الذي يقرره المعنى ، فليس إثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود ، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، سواء كان المؤنث حقيقيًّا أو مجازيًّا ، ودليلنا على ذلك كلام الله تعالى ، قال تعالى :﴿ ربى ﴾ البقرة : 275، وقال ﴿ تى تي ﴾ يونس : 57، فذكّر الفعل في الأولى مع أنّ الفصل أقل ؛ لأنه بالهاء وحدها ، وأنّث في الثانية مع أنّ الفصل أكثر ؛ لأنه بـ(كم) ، وقال ﴿ ئم ئز ئم ئن ﴾ البقرة : 253، وقال : ﴿ ئه بج بح بخ ﴾ آل عمران : 105 فمرّةً أنّث ، ومرّةً ذكّر والفصلُ واحدٌ ... فالحقُّ أنّ المعنى هو الحاكم في كل ذلك ، فمرةً يكون التأنيث أجود ، ومرّةً يكون التذكير أجود بحسب القصد والسياق ، طال الفصل أم قصر ، فقد نقصد باللفظ معنى

مذكر ، فنذّكر الفعل له ، وقد نقصد باللفظ معنى مؤنث ، فنستعمله استعمال المؤنث ؛ حملًا على المعنى " [68]

فالدكتور السامرائي ، بقوله هذا ، يخرّج التذكير والتأنيث للفظ بلحظ قصد المتكلم ، وما يطلبه المقام ؛ إذ يستعين المتكلم بالحمل على المعنى في هذه البنية التركيبة .

ويذكر الدكتور السامرائي مثالًا على ما ذهب إليه ، هو لفظة (الضلالة) التي استعملت في القرآن الكريم مرة مذكرةً ، ومرة مؤنثة في قوله تعالى :﴿ قم كج كح كخ كل كم لج لح لخ لم له هم ﴾ الأعراف : 29-30 ، وقوله تعالى :﴿ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى بي تر تز تم تن تى تي ثر ثز ثم ثن ثى ثي ﴾ النحل : 36، فذكّر الضلالة في آية الأعراف ؛ لأنها بمعنى العذاب في الآخرة و كأنّ المعنى : تعودون كما بدأكم ، أي : يعيدكم كما أنشأكم فرقين فريقًا هداه الله وفريقًا حقّ عليه العذاب ؛ لأن الآخرة ليست مقام ضلال ، فإنّ الأمر انتهى وانكشف الغطاء واتضح ما كان مستورًا خفيًّا ، وكأن المعنى : وفريقًا حقّ عليه مؤدّى الضلالة ، ومؤدّى الضلالة العذابُ . أمّا في آية النحل ؛ فالضلالة بمعناها الأصلي ، فأنّثها لذلك ، وهي في الدنيا وليس في الآخرة ، ألا ترى إلى قوله تعالى فيما بعد :﴿ ثى ثي فى في قى قي كا كل ﴾ الأنعام: ١١ بخلاف الآية الأولى .[69]

2- أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا مجازيّ التأنيث ، وفي هذا قال ابن عصفور(تـ 669هـ) : " وإن كان المؤنث غير حقيقيٍّ ؛ جاز إلحاق العلامة وحذفها ، فصلتَ أو لم تفصل . " [70] ، نحو قوله تعالى ﴿ نى ني ىٰ ير يز يم ﴾ هود: 67 ، وقوله تعالى : ﴿ حم خج خم سج سح سخ ﴾ هود: ٩٤[71]

وإلى هذا المعنى أشار الفراء(تـ 207هـ) حينما مرّ على قوله تعالى : ﴿ مج مح مخ مم مى مي نج نح نخ نم نى ني هج هم ﴾ آل عمران : 38 ؛ بقوله : " الذريّة : جمعٌ ، وقد تكون في معنى واحد ، فهذا من ذلك ... وإنما قيل (طيبة) ولم يقل طيبًا ؛ لأنّ الطيبة أُخرجت على لفظ الذريّة ، فأنّث لتأنيثها ، ولو قيل : ذريّة طيبًا كان صوابًا ... ولا يجوز هذا النحو إلّا في الاسم الذي لا يقع عليه فلان ، مثل : الدابّة والذريّة ،الخليفة ، فإذا سميت رجلًا بشيءٍ من ذلك فكان في معنى فلان ؛ لم يجز تأنيث فعله ولا نعته ، فتقول في ذلك : حدثنا المغيرة الضبّي ، ولا يجوز الضبيّة ، ولا يجوز أن تقول : حدثتنا ؛ لأنّه في معنى فلان ، وليس في معنى فلانة "[72]

3- أن يكون الفاعل جمع تكسيرٍ لمذكرٍ ؛ إذ يجوز فيه التذكير والتأنيث ، والتذكير بالحمل على معنى الجمع ، والتأنيث بالحمل على معنى الجماعة ، نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، أو لمؤنثٍ ، نحو : قام النساءُ، وقامت النساءُ[73] . وفي هذا قال سيبويه : " وأمّا الجميع من الحيوان الذي يكسّر عليه الواحد ؛ فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسّر عليه الواحد في أنّه مؤنث . ألا ترى أنك تقول : هو رجلٌ ، وتقول هي الرجال ، فيجوز لك . وتقول : هو جملٌ ، وهي جمال ، وهو عيرٌ وهي الأعيار... لأنّ الجميع يؤنث وإنْ كان كلّ واحدٍ منه مذكرًا من الحيوان ، فلمّا كان كذلك صيّروه بمنزلة الموات ؛ لأنّه قد خرج من الأول الأمكن حيث أردت الجميع. فلمّا كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى الجميع الموات ، قالوا : جاء جواريك ، وجاء نساؤك ، وجاء بناتك. "[74] . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هى هي ئج ئح ﴾ آل عمران : 39 " يُقرأ بالتذكير والتأنيث ، وكذلك فِعْلُ الملائكة وما أشبههم في الجمع : يُؤنّث ويُذكّر ، وقرأت القراء (يعرجُ الملائكةُ وتعرجُ) ، و(تتوفاهم ، و يتوفاهم الملائكة)، وكلٌّ صوابٌ ، فمن ذكّر ذهب إلى معنى التذكير ، ومن أنّث فلتأنيث الاسم ، وأنّ الجماعة من الرجال والنساء وغيرهم يقع عليه التأنيث [75] " .

وفي ذلك قال ابن عصفور : " وإنْ أسندته إلى جمع التكسير من الظاهر المؤنث ؛ جاز لك إلحاق العلامة ، وحذفها [76] " .

4- أن يكون الفاعل جمع مؤنثٍ حقيقيٍّ أو مجازيٍّ ، نحو: قامت الطالبات ، قام الطالبات ، ومنه قوله تعالى [77]:﴿ فى في قى قي كا كل لم لى لي ﴾ يوسف : 30 ، وقوله تعالى :﴿ كم لج لح لخ لم له هم ﴾ الحجرات: ١

5- أن يكون الفاعل اسم جنس جمعي، وهو الاسم الدال على المفرد إذا أضيفت له التاء ، ويدل على الجمع إذا جرّد منها ، نحو : (نخل ، نخلة) ؛ إذ يجوز فيه التذكير على اللفظ ؛ لأنه جنس مع الإفراد ، والتأنيث على تأويل معنى الجماعة[78] . وفي ذلك قال السيوطي : " وكلّ أسماء الاجناس يجوز فيها التذكير حملًا على الجنس، والتأنيث حملًا على الجماعة ، كقوله أٱ كا كم لج لح لخ الحاقة : 7، أٱ حم خج خم سج خ القمر : 20 "[79]

6- أن يكون الفاعل اسم جمع ، وهو اسم يتضمن معنى الجمع غير أنّه لا واحد له من لفظه ، ويدل على الجنس ، نحو : لفظ(قوم) الذي أنّث في قوله تعالى : أٱ نر نز نم نن ىٰ الحج: 42 ، وفي تذكيره قوله تعالى : أٱ ضج ضح ضخ فج الأنعام : 66 نحو : قوله تعالى : أٱ ئم ئن ئى ئي بر القمر : 66 [80] .

7- أن يكون الفعل هو (نعم ، أو بئس) ، والفاعل مؤنث حقيقي ، نحو : نعم الأخت سعادُ ، ويمكن إلحاق التاء بها ، فنقول : نعمت ، " وإنما جاز ذلك ؛ لأنّ فاعلها مقصود به استغراق الجنس ، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات الياء وحذفها ." [81]. أمّا إذا كان الفاعل مجازيًّا ؛ فلا تلحق الفعل علامة التأنيث ، نحو قوله تعالى :أٱ نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج الرعد : 24 [82] .

ثالثًا : الاسم المشترك

وهذا الاسمُ يجوز فيه التذكير والتأنيث ، أي : يُطلق على المذكر والمؤنث ؛ إذ إنّنا نجد أنّ هناك أسماء كثيرة سُمعت من العرب وقد عوملت معاملة المذكر مرةً ومعاملة المؤنث مرةً أخرى ، نحو: اللسان ، والذراع ، والعنق، والسلاح . ومنها ما يكون للمذكر والمؤنث وقد اتصلت به علامة التأنيث ، نحو : سخلة ، وربعة و حيّة ، وشاة [83] .

وثمّة نوعٌ آخر من الأسماء يشترك فيه المذكر والمؤنث ، وهو الاسمُ المفرد من اسم الجنس الجمعي ، نحو : الشاء ، والبقر، والحصى ، ومفردها : شاة ، وبقرة ، وحصيّة . وهذه الأسماء المفردة تكون للمذكر والمؤنث ، والتاء فيها للدلالة على الواحد منها حتى يفرّقونها عن الجمع الذي تسقط منه التاء ، فـ: عندي جرادٌ ، للجمع . و : عندي جرادةٌ ، للمفرد المذكر والمؤنث [84] .

وثمّة أوصافٌ يشترك فيها الاسمُ المذكر ، والاسم المؤنث ، ومنها ما كان على وزن(فعيل) ، وفيها قال الفراء : " امرأةٌ قتيلٌ ، وكفٌّ خضيبٌ ، وعنزٌ رميٌّ ؛ طرحوا الهاء من هذا ؛ لأنّه مصروفٌ عن جهته ، وكان ينبغي أن يقول : كفٌّ مخضوبةٌ ، وامرأةٌ مقتولةٌ ، فصُرف إلى (فعيل) ، وطُرحت الهاء منه ؛ ليكون فرقًا بين ما هو مفعولٌ به ، وبين ما له الفعلُ ، ألا ترى أنّ قولك : كفٌّ خضيبٌ ، معناها : خُضِبتْ ، وامرأةٌ كريمة ، معناها أُكرمتْ [85] " .

والوصف الآخر المشترك بين الجنسين ؛ هو ما كان على وزن(فعول) معدولًا به عن (فاعل) ، نحو: قنوع، وجزوع ، فقد قال فيه الفراء : " قولهم : صبور ، وشكور ، فيمّر في هذا أنثاه كذكره بغير الهاء ، وإنّما ألقيت من أنثاه الهاء ؛ لأنّه عدْلُ(صابر) إلى (صبور) ، فلم يكن له فعلٌ يُبنى عليه ، فترك كالمذكر ، ألا ترى أنّك لا تجد للصبور فعلًا ، فإن قلت : قد صَبَرَ ، فذلك لصابر [86] " .

ومن هذا النوع من الأوصاف ؛ ما كان على وزن(فاعل) ؛ إذ يشترك فيه المذكر والمؤنث ممّا التأنيث فيه غير حقيقيٍ ، نحو: بعيرٌ ضامرٌ ، وناقةٌ ضامرٌ [87] .

وكذلك ، ممّا يقع في هذا الصنف ؛ الصفةُ على وزن(فعّالة) و(فعْلة) : نحو : علّامة ، وهي للذكور والإناث ، وقد أنّثت ، ومنها : هذا رجلٌ ربعةٌ وامرأةٌ ربعةٌ . فالصفة جاءت للمذكر والمؤنث ، والتاء فيها لحقت لإعلام السامع بالمبالغة [88] .

وللعلماء في زيادة التاء في قسمٍ من الصفات أوجهٌ منها :

1- إنّما أنّثوا المذكر ؛ لأنّهم أرادوا أنّه غايةٌ في ذلك الوصف ، وكذلك هي لإفادة تأكيد المبالغة ؛ لأنّ التاء للمبالغة [89] .

2- إنّ معنى دخول التاء على صيغة المبالغة(فعّال) ؛ لأنّه يقوم مقام الجماعة ، فدخلت عليه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه [90] .

3- إنّ دخول التاء على هذه الأوصاف لا تُبقيها على حالها ، وإنّما تحوّلها إلى الاسمية مع اشتهار المسمّى بها ، مثلها مثل (النطيحة ، والذبيحة) ؛ إذ التاء فيهما قد حولت الوصف إلى الذات . فالذبيحة هي ما أعُدَّ للذبح من النعم ، وكذا النطيحة . ومثلها مثل أسماء الحشر المؤنثة ، نحو: القارعة ، والطامّة ، فهي ليست وصفًا بما يُقرع أو لما يطمّ ، وإنما هي اسم لهذا اليوم المخصّص. فهذه التاء تحوّل الوصف إلى اسم ، ويختفي من الوصف الحدثُ فيه [91] .

الخاتمة

بعد هذه الإلمامة في موضوع التذكير والتأنيث ؛ تمخضت لديّ جملة نتائج هي الآتي : (1)- تبدّى لي أنّ صيغة التذكير أو صفته تدلّ على : 1- الاسم حقيقي التذكير، نحو : زيدٌ، وخالدٌ. 2- المفرد من الشيء المؤنّث والمذكّر ، نحو: إنسانٌ، وحيوان ،وشيءٌ . 3- الجمع من الشيء المؤنث والمذكر ، نحو: قومٌ ، ورهطٌ . 4- الصفة للمؤنث لا تكون للمذكر، نحو: حاملٌ ، وطامثٌ . 5- الصفة التي تكون للمذكّر والمؤنّث ، نحو : قتيلٌ ، وصبورٌ ، وضامرٌ .

أمّا ما حوى علامة تأنيث ؛ فيدلّ على : 1- المؤنّث حقيقي التأنيث ، نحو : فاطمة . 2- المذكّر حقيقي التذكير ، نحو: حمزة . 3- المذكّر والمؤنث مع زيادة المبالغة ، نحو: علّامة ، وربْعة. 4- المفرد من الشيء يكون للمذكر والمؤنث ، نحو: بقرةٌ ، وشاةٌ ، وجرادةٌ .

وممّا تقدم نفرغ إلى أمرين : أحدهما: أنّ التأنيث غير محصور بعلامةٍ ، بل بها وبغيرها .

والآخر: أنّ التذكير ليس هو الخلوّ من علامة التأنيث فقط ، بل هو كذلك وقد يكون بعلامة التأنيث .

(2)- ظهر ، من طريق البحث، أنّ التاء ليست علامةً للتأنيث ، فقد تأتي على اسمٍ وليس هو اسمًا مؤنّثًا ، نحو : حمزة ، أو على وصفٍ يشترك فيه المذكر والمؤنث ، نحو: فهّامة ، فهي هنا علامةٌ للمبالغة من الجنسين ، وليس علامةً للتأنيث

(3)- قيل إنّ ما كان على وزن (فعّالة) فهو دالٌّ على زيادة المبالغة من الجنسين ، وما وجدته أنّ هذا المعنى لهذه الصياغة ليس مطردةً ، فقد تأتي مع (فعّال) تاءٌ ، وهي للتأنيث نحو : نزّاعة ،على ما في قوله تعالى :ﱡ ﱠ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽ المعارج: ١٦ وهو وصفٌ لاسم مؤنثٍ وهو النار ، والتاء هنا لتأنيث الاسم وليست لانتهاء الغاية بدليل وجدان المذكر منه ، وهو (نزّاع) . ومثل ذلك يقال في (طوّاحة ، ولوّاحة، وغدارة) ، وهي أوصافٌ للدنيا المؤنثة ، على ما ورد في الأثر عن الأمام علي-عليه السلام- :" الدنيا طوّاحة طرّاحة فضّاحة آسيةٌ طرّاحة . " [92]

(4)- إنّ التذكير والتأنيث في اللفظ لا يعني بالضرورة تذكيرًا أو تأنيثًا حقيقيّين ، وبالعكس أيضًا ، وإنْ كانت المطابقة بين الجنس اللفظي والجنس الواقعي هو أكثر من الافتراق بينهما .

(5)- إنّ سياقات اللغة العربية أنتجت عدم التطابق بين اللفظ وجنسه في حيّز استعمالي غير قليلٍ ، وهذا الأمر قد أوجد له اللغويون تعليلًا في بعض الموارد ، وفي موارد أخرى لم يكن له مسوّغًا منطقيًّا سوى كون التعاهدات اللغوية في قسمٍ من مفاصلها لا تخضع لمنطق العقل وصرامته ، بل تسير على ما درج عليه المستعملون لها ، فهي ناتجة من محض التعاطي اليومي وإفرازاته على طول تأريخ اللغة الذي أنتج كمًّا كبيرًا من المفردات التي لا مندوحة للباحث من أن يتعامل معها بوصفها واقعًا لغويًّا أصيلًا وإنْ لم يتمكن من إيجاد علله التفسيريّة .

الهوامش

[1] - المذكر والمؤنث : 51 .
[2] - ينظر : دراسات في فقه اللغة ، 274 .
[3] - ينظر : التطور النحوي ، 112.
[4] - الكتاب : 3/ 241.
[5] - ينظر : القرينة في اللغة العربية ، 213.
[6] - الأشباه والنظائر : 3/ 117.
[7] - ينظر : التطور النحوي ، 113-114.
[8] - ينظر : المصدر نفسه ، 114.
[9] - البلغة : 37-38.
[10] - ينظر : من أسرار اللغة ، 164 ،
[11] - ينظر : دراسات في فقه اللغة ، 276-277.
[12] - ينظر : المصدر نفسه ، 275.
[13] - ينظر : مناهج البحث في اللغة ، 215-216.
[14] - ينظر : الجملة الفعلية ، 104-105.
[15] - ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، 179.
[16] - المصدر نفسه : 179.
[17] - ينظر : معاني الأبنية في العربية ، 59 ؛ ونحو اللغة العربية : 83 .
[18] - ينظر : دراسات في فقه اللغة ، 277-278.
[19] - اللغة (فندريس) : 133 ؛ وينظر: الجملة الفعلية : 105.
[20] - البلغة : 63.
[21] - ينظر : جامع الدروس العربية ، 80.
[22] - ينظر : البلغة ، 63 ؛ والتذكير والتأنيث في القرآن الكريم ، 9(أطروحة دكتوراه)
[23] - المقتضب : 3/348-349.
[24] - ينظر : البلغة ، 63 ؛ و جامع الدروس العربية ، 80؛ ونحو اللغة العربية، 131.
[25] - البيت بلا نسبةٍ لشاعر ، ينظر : مغني اللبيب ، 2/ 512 ؛ وخزانة الأدب : 4/ 227.
[26] - ينظر : معاني النحو ، 2/ 52.
[27] - شرح ابن عقيل : 1/ 433.
[28] - النحويون والقرآن : 73.
[29] - ينظر : الخصائص، 3/ 798.
[30] - ينظر : شرح ابن عقيل ، 1/ 437؛ ومعاني النحو : 2/ 52.
[31] - البلغة : 63.
[32] - المذكر والمؤنث : 1/ 52-58
[33] - ينظر : البلغة ، 63 ؛ ومعاني النحو ، 2/ 52.
[34] - ينظر : الجملة الفعلية ، 105.
[35] - شرح المفصل : 5/ 91.
[36] - ينظر : البلغة ، 63 ؛ والجملة الفعلية ، 105 .
67- البرهان : 3/320.
[38] - ينظر : الجملة الفعلية ، 105؛ وجامع الدروس العربية : 80.
[39] - ينظر : البلغة(مقدمة المحقق) ، 48.
[40] - ينظر : جامع الدروس العربية ، 80 ؛ ونحو اللغة العربية ، 131-132؛ والتذكير والتأنيث في القرآن الكريم : 10 (أطروحة دكتوراه) .
[41] - ديوان مجنون ليلى : 131؛ وينظر : خزانة الأدب : 3/327.
[42] - المذكر والمؤنث : 51 .
[43] - ينظر : البلغة (مقدمة المحقق) ، 42 ؛ ونحو اللغة العربية ، 133.
[44] - المذكر والمؤنث : 148-149.
[45] - ينظر : دراسات في فقه اللغة ، 277.
[46] - ينظر : التطور النحوي ، 114.

(47) - ينظر : المذكر والمؤنث، 176.
(48) - ينظر : المصدر نفسه ، 176 ؛ وجامع الدروس العربية ، 80-81؛ ونحو اللغة العربية ، 134-135.
(49) - ينظر : التطور النحوي ، 115.
(50) - شرح ابن عقيل : 1/ 432.
(51) - ينظر : المصدر نفسه ، 1/ 435.
(52) - الخصائص : 2/ 578.
(53) - الظواهر اللغوية في التراث النحوي : 212.
(54) - ينظر : شرح ابن عقيل ، 1/ 432؛ والإتقان : 2/ 289.
(55) - ينظر : المقتضب ، 3/ 347-349 ؛ والوظائف الدلالية : 101.
(56) - ينظر : شرح التسهيل ، 2/ 110.
(57) - شرح التسهيل : 2/ 110.
(58) - المحتسب : 1/ 255.
(59) - الخصائص : 3/ 798.
(60) - ينظر : دلالة السياق ، 407.
(61) - المصدر نفسه : 408.
(62) - ينظر : إحياء النحو ، 59.
(63) - ينظر : معاني النحو ،2/ 52.
(64) - الكتاب : 2/ 38.
(65) - معاني القرآن (الأخفش) : 220-221.
(66) - الخصائص : 2/ 579-580.
(67) - شرح ابن عقيل : 1/ 433.
(68) - معاني النحو : 2/ 53-54 .
(69) - ينظر : المصدر نفسه ، 2/ 56.
(70) - المقرب: 380.
(71) - ينظر : الإتقان ، 2/ 289-290.
(72) - معاني القرآن(الفراء) : 1/ 208-209.
(73) - ينظر: الجملة الفعلية ، 109-110 .
(74) - الكتاب : 2/ 39-40 .
(75) - معاني القرآن (الفراء) : 1/ 210 .
(76) - المقرب : 380؛ وينظر : شرح ابن عقيل : 1/ 437-438.
(77) - ينظر: معاني النحو ، 2/ 52.
(78) - ينظر : الجملة الفعلية ، 111-112؛ والقرينة في اللغة العربية : 216.
(79) - الإتقان : 2/ 290.
(80) - ينظر : الجملة الفعلية ، 111؛ والقرينة في اللغة العربية : 115.
(81) - شرح ابن عقيل : 1/ 410 .
(82) -ينظر : الجملة الفعلية ، 112.
(83) - ينظر : جامع الدروس العربية ، 80 ؛ و نحو اللغة العربية ، 132.
(84) - ينظر : المذكر والمؤنث (الفراء) ، 61.
(85) - المصدر نفسه : 54.
(86) - المصدر نفسه : 56.
(87) - ينظر: المصدر نفسه ، 72.
(88) - ينظر : القرينة في اللغة العربية : 213- 219 ؛ و معاني الأبنية في العربية : 120-121.
(89) - ينظر شرح التصريح ، 2/ 288؛ والكامل : 1/ 164 .
(90) - ينظر : الفروق اللغوية ، 68.
(91) - ينظر : معاني الأبنية في العربية ، 121- 124.
(92) - ألف كلمة مختارة لسيد البلغاء وإمام الفقهاء علي بن أبي طالب : 20 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي(تـ911هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، د. ط، المكتبة العصرية ، بيروت، 2008 م .
- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، د. ط ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2003.
- الأشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي (تـ911هـ) ،تح: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط،
- ألف كلمة مختارة لسيد البلغاء وإمام الفقهاء علي بن أبي طالب : د.ط، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف، 1977.
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(تـ794هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، د. ط، المكتبة العصرية ، بيروت، 2009م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : أبو البركات بن الأنباري (تـ 577هـ) ، تح: رمضان عبد التواب ، د. ط ، مطبعة دار الكتب ، مصر ، 1970 .
- التذكير والتأنيث في القرآن الكريم (دراسة تطبيقية) : محمد عبد الناصر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، المملكة العربية السعودية ، د.ت.
- التطور النحوي للغة العربية : المستشرق الألماني برجشتراسر ، ط.4، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 2003.
- جامع الدروس العربية : مصطفى الغلاييني ، د. ط ، دار الحديث ، القاهرة ، 2005.
- الجملة الفعلية : علي أبو المكارم ، ط. 1، مؤسسة المختار ، القاهرة ، 2007.
- الجملة العربية والمعنى : فاضل صالح السامرائي ، د.ط ، د. ت.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (تـ 1093هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1984.
- الخصائص : أبو الفتح بن جنّي (تـ392هـ) : تحقيق: محمد علي النجار ة، ط3 ، عالم الكتب، بيروت ، 2010م.
- دراسات في فقه اللغة : محمد الانطاكي ، ط. 4، دار الشرق العربي ، بيروت ، د.ت .
- دلالة السياق : ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، ط. 1، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1424هـ .
- ديوان مجنون ليلى : جمع وشرح عبد الستار فرّاج ، د.ط، دار مصر، ، ، 1382.
- الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري(من أعلام القرن الرابع الهجري) ، تح: محمد إبراهيم سليم ، د. ط، دار العلم والثقافة ، القاهرة ، د. ت.
- القرينة في اللغة العربية : الدكتورة كوليزار كاكل عزيز ، ط1، دار دجلة ، عمان، 2009م.
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (تـ 769هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط. 1، دار الميزان ، 1437 هـ.
- شرح التسهيل : ابن مالك (تـ672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله ، القاهرة ، ط.1، هجر للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع ، 1990 .
- شرح التصريح على التوضيح " خالد عبد الله الأزهري (تـ905هـ) ، د. ط ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د. ت .
- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (تـ643هـ) :، تح: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت ، 2001م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي : علي أبو المكارم ، ط.1، دار غريب ، القاهرة ، 2006.
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس المبرد (تـ285هـ) ، تح: زكي مبارك ، ط.1 ، مطبعة مصطفى البابي ، مصر ، 1936.
- الكتاب: أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (تـ 180هـ) ، تح : الدكتور عبد السلام محمد هارون ، ط4 مكتبة الخانجي، القاهرة ، 2004م.
- اللغة : فندريس ، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص ، د. ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1950.
- اللغة العربية مبناها ومعناها : تمام حسان ، ط. 5، عالم الكتب ، بيروت ، 2005 .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني(تـ392هـ) ، تح: علي النجدي ناصف و عبد الفتاح إسماعيل شلبي و عبد الحليم النجار ، ط. 2، دار سزكين ، استنبول ، 1986.
- المذكر والمؤنث : أبو بكر بن الأنباري (تـ 328هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، د.ط ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1981 .

- المذكر والمؤنث : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(تـ 207هـ) ، تح: رمضان عبد التواب ، د.ط ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .د. ت.
- المقرّب : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الأشبيلي (تـ 669هـ) ، تح: عادل أحمد عبد الواحد و علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، ، 1998م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (تـ 761هـ) ، تح: محمود محيي الدين عبد الحميد ، د. ط، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1990م.
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(تـ 285هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، د. ط، ، المجلس الأعلى للمنشورات الإسلامية ، القاهرة ، 1994.
- معاني الأبنية في العربية : فاضل صالح السامرائي ، د. ط ، جامعة الكويت – كلية الآداب ، د. ت .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (تـ207هـ) ، تح: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، ط1، دار السرور ، 2010 .
- معاني القرآن : سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي الأخفش (تـ207هـ) ، تح: عبد الأمير محمد أمين الورد ، ط.1، عالم الكتب ، بيروت، 2003.
- معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، د.ط، ، شركة العاتك للطباعة والنشر القاهرة ، 2003م.
- من أسرار اللغة : إبراهيم أنيس ، ط. 6، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1978.
- مناهج البحث في اللغة : تمام حسان ، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1990.
- نحو اللغة العربية : محمد أسعد النادري ، د. ط ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2007.
- النحويون والقرآن : خليل بنيان الحسون ، ط.1 ، مكتبة الرسالة الحديثة ، الأردن ، 2002.
- الوظائف الدلالية للجملة العربية ، دراسة لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق : محمد رزق شعير ، ط. 1، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2007.